الفصل السادس

الرؤى المستقبلية والبدائل المقترحة لتطوير التعليم العالي

تمهيد

سمة العصر الذي نعيش فيه سرعة التغيير والتجديد بما يتوافق مع ما يطرأ على بنية المعرفة من إضافات، وما يطرأ على البناء الاجتماعي من تغيرات، والتعليم بين هذين التغييرين: تغير المعرفة والتغير الاجتماعي محاضر بتحديات جمة وعنيفة؛ فإما أن يتكيف بما يسد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية أو أن يتخلف النظام في قطر ما ومن ثم يتخلف هذا القطر عن رطب الأمم التي تسبق إلى حضارة القرن الحادي والعشرين[1].

---

(1) على حسين حسن: قضية التحديث في التعلم العالي في جمهورية مصر العربية، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم العالي (رؤية لجامعة المستقبل) 22-24 مايو، ص 537.

إن التعليم العالي غدا أداة نقدية للتحديث والتطوير، وهذه الوظيفة الجديدة للتعليم العالي جديدة عليه، لما جد على العصر من تغيرات، ذلك أن الجامعة منذ إنشائها المبكر كانت مدرسة مهنية للقانون والدين والطب، وظلت هكذا في العصر الوسطى ليدرس بها ما يعرف باسم الفنون الحرة أو الدراسات العقلية (وهي اللغات والعلوم الفلسفية والتاريخ وغيرها) كما كانت تعكس الجامعة الثقافات الإقطاعية التي نشأت بين جنباتها أو في كنفها وهي بذلك أداة ناقلة للثقافة الموجودة أكثر نم كونها مبدعة للمعارف الجيدة[1].

إن البحث العلمي والدراسة الجامعية، هي الأداة الفعلية للتقدم التكنولوجي، وإن نقل هذه الجامعات من إطارها التقليدي الراكد في حماة القديم الضارب بجذوره الواهية في مستنقع البيروقراطية إلى إطار تجديدي يتعامل مع الحاضر والمستقبل - من منطلق كون الجامعة الممثل الأول للقيادة العلمية والحضارية في المجتمع، بفضل ما لديها وما تخرجه من كوادر علمية حسن تأهيلها-؛ أمسى ضرورية قومية، وبناء عليه فإن التعليم العالي يسهم في بناء القوة الذاتية للأمة ويعطيها الثقة بمستقبلها، لأنه يفتش عن طاقاتها ويحشدها ويعزّز ما هو موجود منها، ويكشف عما هو كان فيها وعليه فإن أي خلل أو نقص في هذا النظام التعليمي ينعكس سلبًا على حياة الأمة وتقدمها[2].

لقد أصبح مستقرًا حتى في نظر المؤسسات المالية الدولي، كالمصرف الدولي، أن العامل الحاكم في التقدم هو الاستثمار الكثيف في البشر، ولكن يلزم - أيضًا-

---

(1) Altback, Philip, G. (University Reform: an International Perspective). The American Association for higher Education Report No. 10, 1980, pp.5-7.

(2) عدنان الأحمد: دور البحث العلمي في تحويل وتجديد التعليم العالي (ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، الفترة ما بين 13-15 ديسمبر 1998، ص 1.

أن يوظف رأس المالي البشري المكون بكفاءة، أي على مستوى إنتاجية مرتفع، ويمكن القول أن تاريخ الفكر التنموي هو سجل لتطور فهم رأس المال، فقد وقع التركيز قديمًا على رأس المال الطبيعي والمالي، وإن لم يهمل عنصر العمل، ولكن تسارع في العقود الثلاثة الأخيرة الاعتراف بأهمية العنصر البشري في منظومة النمو والتنمية، فالاستثمار يقع في البشر أساسًا من خلال التعليم، مولدًا رأس مال جوهريًا للأفراد وللأسر والمجتمعات على حد سواء، على صورة توجهات اجتماعية ومعارف وقدرات، وتبلور مفهوم تنمية بشرية الذي قام على أن البشر مورد كأي مورد آخر، وعنصر من عناصر الإنتاج يتعين أن ينمي ويصان لكي يحق أقصى إنتاجية ممكنة[1].

وعلى ضوء ذلك، صار الاتجاه نحو تحديث التعليم الجامعي، أحد أهم المشروعات التي تعول عليها البلدان، في طريق إحرازها مزيدًا من التقدم، والنهوض بكافة مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو الأمر الذي يطرح في حد ذاته الكثير من التساؤلات والقضايا حول تطوير التعليم الجامعي، ومستقبل هذا التعليم في ضوء الاتجاه نحو التحديث المستمر لكافة مقومات العملية التعليمية داخل أروقة الجامعات.

إن لب التحديث لا يكمن في مجرد تجديد بنية التعليم العالي ومحتوى هذه البنية، وذلك أن في عالمنا الدائم التغيير تتقادم فيه المعارف بصورة سريعة؛ بل ينطوي لب التحديث على غرس ميكانيزمات مواصلة التعليم مدى الحياة والتعليم الذاتي أو ما يعرف بالتربية المستدامة أو التعليم مدى الحياة والتعليم الذاتي أو ما يعرف بالتربية المستدامة أو التعليم مدى الحياة، وخير دليل على هذا أن الخبرات

---

(1) نادر فرجاني: التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت، مارس 1998، ص 88.

الإنمائية المطلوبة للإنسان والمجتمع على الإدارات الوظيفية: فدارس الآداب يحفظ كمية من المعارف الأدبية قلّت أم كثرت لا تكسبه المدارس كفاية معرفية تمكنه من فهم الظاهرة الأدبية في المجتمع العربي وتفسيرها ونقدها وتطويرها، ودارس العلوم والرياضيات قد يكون لديه بعض الكفاءات المعرفية والمهارات في حل المسائل العلمية، ولكنه لا يمتلك كفاية التفكير العلمي ومنهجيته وتقنياته في حل المشكلات التي تعترض الإنسان في الحياة[1].

في ضوء ذلك يصبح الحديث عن تطري التعليم الجامعي، هو الضامن الأساسي لأن يصبح هذا النوع من التعليم مستقبلا حجز الزاوية في أي مشروع للنهضة والتقدم، وتلك هي الغاية الأساسية من وراء كافة أنواع التعليم، فالتجربة الغربية في النهضة والتطور، انطلقت بشكل أساسي من تطوير التعليم داخل أروقة المؤسسات التعليمية المختلفة وكذا كان الحال بالنسبة لأولئك الذين تحملوا عبء نقل البلدان النامية والفقيرة إلى بلدان متقدمة.

فصلا عن ذلك فإن التعليم يعد السبيل الرئيس لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، وهو الدرع الواقي من الوقوع في براثين التبعية، وذلك عن طريق التنمية البشرية الشاملة التي تكفل مواكبة ركب التقدم، والإسهام الإيجابي في مسيرة التطور، وإرساء قواعد الأمن القومي والسلام الاجتماعي والنهضة الحضارية للأمة، ومن ثم فهو في حاجة إلى أن تضعه على رأس أولويات التنمية، فنوفر له كل الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف[2].

---

(1) أحمد محمد عباد: التغير وملامح التجديد في التعليم الجامعي في مصر، منشورات المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي تحت عنوان (الأداء الجامعي - الكفاءة والفاعلية والمستقبل) الفترة من 10/31 - 1995/11/2 عين شمس، ص ص 11-12.

(2) محمد درويش: رؤية مستقبلية حول تطوير المناهج، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي (رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل) 22-24 مايو 1999، ص 571.

إن المدقق لأحوال العالم النامي هذه الأيام يجد أنه مقبل على فترة من أصعب الفترات التاريخية، فهو في مواجهة خطيرة بين العزلة عن الحركة العالمية والمشاركة في عولمة هذه الحركة، وكلاهما خيارات صعبة ليست في صالحة بالشكل الحالي لمجريات الأمور؛ وعليه تصبح حركة العالم النامي حركة المأزق التي تتطلب المواجهة واضح المعالم تحدده رؤية واضحة، وهي أنه لن تتقدم جول العالم النامي بدون تعليم راق وديمقراطي، فالتعليم لا يطور فقط الثروات البشرية ويجعلها قادرة على إدارة وتنفيذ برامج التنمية، ولكن أيضًا يجعلها قادرة على العمل بأساليب الديموقراطية على المستويات الإدارية والتنفيذية والسياسية[1].

في ضوء كل ذلك تأتي هذه الورقة البحثية لتناقش بعض من أهم القضايا التي تطرحها مسألة تطوير التعليم الجامعي ومستقبل هذا التعليم. في ضوء ما يطرح من تحديات اجتماعية واقتصادية بدأت في التصاعد والتعمق خلال السنوات الأخيرة، مع تنامي المد العالمي لما أطلق عليه الباحثون والمفكرون مسمى العولمة، فتلك التحديات وتلك الصعوبات التي تطرحها التحولات العالمية، تجعل من مسألة تطوير التعليم الجامعي، مسألة تمثل حجر الزاوية أو بيت القصيد في أي محاولة للتقديم والنمو، وبدون ذلك تصبح كافة المحاولات هي أشبه ما يطلق عليه الأدباء محاولات «دون كشوت» في محاربته لطواحين الهواء. وعلى ذلك تتضمن هذه الورقة البحثية مبحثان أساسيان الأول تنظيري يطرح فيه الباحث بعض وجهات النظر حول تحديث وتطوير التعليم، أما المبحث الثاني، فليحاول الباحث من خلاله طرح تصور مستقبلي لما يمكن أن يتم لتحديث التعليم الجامعي وتطويره في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي.

---

(1) يحيى عبدالمجيد إبراهيم، محمد رجائي الطحاوي، نبيلة توفيق حسن: الإدارة العصرية وجامعة المستقبل، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعية (رؤية لجامعة المستقبل) 22-24 مايو 199، ص 723.

المبحث الأول: تحديث التعليم العالي

تحديث التعليم العالي أو تجديده: هو عملية هادفة لتغيير طبيعة التعليم العالي والانتقال به إلى وضع أرقى نظريًا وعمليًا، وذلك من خلال البحث المتأني في فلسفة التعليم العالي وسياساته ونظمه ومؤسساته وكفايته الداخلية والخارجية، والتحايل على طريقة محددة ودقيقة لتغييره بإجراء تغيرات بسيطة. فيكون التجديد محدودًا أو بتغيرات كبيرة في النظام التعليمي وما يتعلق به من أنظمة أخرى فيكون إصلاحًا[1].

وبين بزوغ القرن العشرين ونهايته التي نعيشها، عرف التعليم العالي العربي نموًا واضحًا. فقد تزايد عدد الجامعات بشكل مضطرد، إلا أن هذا النمو بقى بطيئًا في النصف الأول من القرن، ولم يتسارع إلا مع نهاية الخمسينات، فبقى التعليم العربي حكرًا على قلة قليلة طالت اجتماعيًا الطبقة المتوسطة الميسورة (وما علاها في الترتيب الطبقي، ولم يأخذ التعليم العربي مداه الشعبي الواسع إلا منذ عقدين أو ثلاثة[2].

لقد كنت أحد لمهام الأساسية التي أنيط بها التعليم الجامعي، هو المساعدة على تحقيق الحداثة في المجتمعات النامية، ولعل في التجربة المصرية خير دليل على ذلك، فعندما تشكل الاتجاه نحو إنشاء جامعة أهلية في بداية القرن العشرين، كان الهدف الأساسي المعلن عنه رسميًا، هو أن تصبح الجامعة منبرًا وآلية أساسية من آليات

---

(1) عدنان الأحمد: دور البحث العلمي في تحويل وتجديد التعليم العالي (ورثة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، الفترة ما بين 13-15 ديسمبر 1998، ص 30.

(2) حافظ قبيسي: التعليم العالي العربي بين حق المواطن في العلم وحق المواطن في النخبة، عالم الفكر، المجلد 24، 1995، الكويت، ص 69

تحديث المجتمع المصري آنذاك[1]. وما حدث في مختلف البلدان العربية على حد السواء، مع اختلافات بسيطة في ظروف نشأة كل جامعة.

وفي ضوء هذا الدور المنتظر من الجامعة، حددت لها الكثير من الوظائف، تدور جميعها في ذلك الهدف الإنمائي التحديثي للبلدان العربية، وهو في جوهره دور الجامعة أو بعض دورها في الدول الصناعية المتقدمة أيضًا، فهناك غايات أساسية للتدريس الجامعي وللبحث العلمي الجامعي منها:

1- تثقيف المجتمع. وذلك ببث المعرفة العامة العالية بين المواطنين وتوعيتهم على أحدث ما توصلت إليه المعرفة العلمية الإنسانية في شتى الميادين.

2- بث الروح العلمية في المواطن بالمعنى السلوكي الحياتي، بحيث يرفض المواطن الخرافة والاستسلام للغيبيات ويعتمد شريعة العقل والمنطق لا شريعة الغريزة البهيمية أو السلفية.

3- تأهيل المواطن للعمل المنتج وتشجيعه على امتلاك التقنيات (بما في ذلك الحديثة منها) وتعزيز قدرته على الإبداع في مهنته وقدرته على التطوير.

4- تزويد القطاع الاقتصادي (العام والخاص) بحاجاته من المهرة.

5- درس الثروات الوطنية الطبيعية والبشرية وتحديد السبيل الفضلى لاستثمارها، أو تحسين هذا الاستثمار.

6- حفظ التراث الوطني (الثقافي بمعناه الواسع) والكشف عن الأصيل والجميل فيه.

7- إشاعة جو عام بالاهتمام بالثقافة وتقدير الإبداع، والاهتمام بتعميق قيم الحق والخير والجمال في نفوس المواطنين.

---

(1) عبدالحفيظ الكردوسي، نشأة التعليم الجامعي في مصر، دار المحروسة للنشر، القاهرة، 1999، ص 124.

8- تشجيع الإبداع الثقافي في كافة الميادين.

9- المساهمة في إغناء لمعرفة وتقدم ا لعلوم واعتبار المجتمع عضوً فعالاً في عالم الحضارة؛ لا مستوردًا مستهلكًا لإنتاج الآخرين، قابعًا في خانة التبعية الثقافية والعلمية والحضارية.

10- المساهمة في حفظ أمن الوطن الاقتصادي والاجتماعي والعسكري وذلك بالتبصر العلمي في كل ذلك[1].

ولعل من أهم القضايا التي يطرحها موضوع تحديث التعليم في الوقت الراهن، هي جملة التحديات التي واجه بها التعليم الآن وفي السنوات المقبلة، حيث سيواجه التعليم الجامعي العديد من التحديات العالمية الجديدة، والتي تعد أشد خطرًا وأعمق أثرًا وأكثر إلحاحًا مما واجهه المجتمع من تحديات في القرن العشرين، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها:

1- حدوث طفرة هائلة في أسباب البحث العلمي وموضوعاته، ومن ثم في نتائجه وتؤذن مؤشرات كثيرة بازدياد هذه الطفرة تسارعًا بين الموضوعات والأساليب المتبعة حاليًا من ناحية والموضوعات والأساليب المستحدثة من ناحية أخرى، وكذلك بين المعطيات والنتائج التي تم التوصل إليها وتلك التي يمكن خلال السنوات القادمة تحقيقها بقدر ما يسعفنا الخيال العلمي.

2- التطور المذهل في أساليب التطبيق التكنولوجي وأدواته.

3- المدى المفتوح الذي وصلت إليه أدوات لاتصال المباشر بمصادر المعرفة العلمية واتجاهات البحث فيها.

4- نمو الزمن باعتباره قيمة حاكمة في البحث العلمي ونتائجه، نتيجة للنمو المطرد

---

(1) حافظ قبيسي: التعليم العالي العربي، مرجع سابق، ص 71.

في قدرات آليات الاتصال ومحاكيات التجارب وابتكار أجيال جديدة من الحاسبات الفائقة السرعة.

5- التأثر البالغ غير المحدود لقيم العولمة الجديدة في الفكر والسلوك والنظم، نتيجة للانتشار الواسع للأقمار الصناعية وسياسة السماوات المفتوحة[1].

المبحث الثاني: تطوير التعليم الجامعي «رؤية مستقبلية»

بدأ التعليم الجامعي في العالم بداية تكاد تكون تلقائية، محورها الأساسي أن هناك شخص مهموم بقضية فكرية أو علمية، منكب عليها، يبحث في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، من خلال ما هو متاح من معلومات سابقة ترتكز عليها مجموعة أفكار لاحقة. يلتف حول هذا الشخص أو المحور العلمي (الأستاذ) مجموعة من طلاب العلم، يتعلمون عن طريق الطرح والمناقشة والمشاهدة، يتعلمون ما يمكنهم في إطار المنهج الملائم لهذا العلم ويتقدم كل دارس في دراسته - في واقع الأمر -، بقدر استعداده على تعليم نفسه بنفسه. هذه كانت المقومات الأولى لبداية التعليم الجامعي، ولعل تاريخ الأزهر الشريف (في مصر) يذكرنا بهذا المفهوم الذي انتقل منهجًا للتعليم إلى عالم الغرب[2].

ولعل السمتين الغالبتين على التعليم العالي في البلدان العربية هما: تدنى التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها، ومن الأسف أن هذه السمات أمست تطول ما يعد مؤسسات النخبة، كما أنه من

---

(1) محمد درويش: رؤية مستقبلية حول تطوير المناهج بالجامعات، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي (رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل) 22-24 مايو 1999، ص 571.

(2) صلاح الدين حسن النجار: المفهوم الأصيل للتعلم الجامعي كمدخل رئيسي للتطور، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي (رؤية لجامعة المستقبل) 22-24 مايو 1999، ص 651.

الأسف - أيضًا - أن مفهوم مؤسسة النخبة تحول تدريجيًا من التمييز التعليمي إلى القدرة على دع مصروفاته المرتفعة، فيجتمع بذلك شرطان كفيلان بالقضاء على الجودة التعليمية في الجامعات والمعاهد العليا[1].

ولعل من أهم مواصفات التعليم الجامعي في كل العصور، هو القدرة على التطوير المستمر، على اعتبار أن هذا النوع من التعليم يهدف إلى مواكبة التطور المستمر في فروع العلم المختلفة، ومن ثم فإن التعليم الجامعي عملية ديناميكية يقوم على تنفيذها الأستاذ الجامعي، في مساحة كاملة من الحرية، بداية باقتراح المادة العلمية ثم تحديد محتوياتها، ثم يقوم الطالب بالاختبارات المناسبة. وعلى ذلك فإن العملية التعليمية بالجامعة، تتأثر بالأستاذ إلى حد بعيد، فبالرغم من تعدد عناصر الإمكانيات اللازمة لكفاءة التعليم الجامع، فقد ظل العنصر البشري أهمها على الإطلاق، فهو القادر على تعظيم الاستخدام والاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

ونحن نعيش الآن عصرًا أهم ما يميزه هو ثورة المعلومات، عصر المعلومات المتاحة على مستوى العالم بوسائل تكنولوجيا عالية الدقة والسرعة عصرًا فيه التعليم يمكن أن يكون عند بعد، والجامعة مفتوحة بفضل تنوع وسائل الاتصال[2]. وفي ضوء ذلك يصبح الحديث عن تطوير التعليم وتحديثه - كي يستطيع أن يواجه ذلك المستقبل المفتوح والمحفوف بالمخاطر في ذات الوقت - حديثًا بالغ الأهمية، وهدفًا يجب أن تعقد لأجله عشرات المؤتمرات وتبذل في سبيله الجهود القومية، وسوف نحاول في الجزء المتبقي من الورقة البحثية هذه أن نطرح بعض الأفكار المتعلقة بتطوير التعليم الجامعي وتحديثه في ضوء جامعة المستقبل.

---

(1) نادر فرجاني: التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت، مارس 1998، ص 94.

(2) صلاح الدين حسن النجار: المفهوم الأصيل للتعلم الجامعي كمدخل رئيسي للتطور، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي (رؤية لجامعة المستقبل) 22-24 مايو 199، ص 652.

إن الحديث عن تطوير التعليم لجامعة المستقبل، مثل محور الاهتمام بالمؤتمرات وورش العمل والكتب من قبل المعنيين بشأن التعليم في الوطن العربي، كما أنه هناك الكثير من الآليات التي اقترحها البعض بوصفها مقترحات لتطوير التعليم الجامعي متمثلة فيما يلي:

1- الاهتمام بالتعليم ما قبل الجامعي باعتباره مدخلاً للتعليم الجامعي.
2- تعديل نظام توزيع الطلاب وقبولهم بالتعليم الجامعي.
3- تطوير نظم التعليم الجامعي.
4- الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
5- تحديث الخدمات الجامعية للطلاب وتطويرها.
6- مواجهة التحديات المجتمعية خارج الحرم الجامعي.

وفيما يلي يحاول الباحث عرض بعض الآليات التي من خلالها يمكن أن تحقق تطوير للتعليم الجامعي في الجماهيرية العربية الليبية، وهو تطوير مبني على رؤية استشرافية لما يمكن أن يكون عليه التعليم في المستقبل، حتى يتسنى له مواجهة التحديات المفروضة عليه من كل ناحية ي عصر العولمة.

1- الاهتمام بالتعليم ما قبل الجامعي باعتباره مدخلا للتعليم الجامعي

إن تطوير التعليم الجامعي يعتمد في الأساس الأول على الاهتمام بالتعليم ما قبل الجامعي (التعليم الأساسي والثانوي) باعتبارهما مدخلاً للتعليم الجامعي. فلكي نتحدث عن تخريج الجامعة لمواطنين يتمتعون باستقلالية الشخصية وروح المغامرة والمبادرة وعقل الشك والتساؤل والقدرة على التفاعل الخلاق مع المعرفة تحتاج الجامعة إلى استقبال بشر من التلاميذ لديهم القابلية لغرس تلك الصفات فيهم[1].

---

(1) على فخرو، متطلبات تطوير التعليم العالي، المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، اليونسكو – باريس من 5-9 أكتوبر 1998، ص 81.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال مراعاة الآتي:

1- أن تناسب أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي داخل الفصول الدراسية.

2- الاهتمام بالأنشطة الفصلية في الجوانب الاجتماعية والثقافية والرياضية وعدم استخدام حصص الأنشطة في المواد الدراسة، والاهتمام باليوم الكامل الذي تتخلله حصص الأنشطة، إلى جانب الاهتمام بالضبط من إدارة المدرسة وتوفير الأماكن والأدوات اللازمة للنشاط وتعددها لتناسب الطلاب.

3- الاهتمام بانتقاء مُدرسي تلك المرحلة وإعدادهم وتدريبهم بما يتناسب مع أهمية إعداد التلاميذ في تلك المرحلة، وإكسابهم القيم المجتمعية والمعرفة اللازمة لإعدادهم للالتحاق بالمرحلة الجامعية إلى جانب دعم جهاز التدريب أثناء الخدمة بالنسبة للمعلم لإعداده مهنيًا وتربويًا.

4- تحقيق التكامل بين المناهج في المراحل المختلفة للحصول على المعرفة والخبرات بما يتلاءم مع كل مرحلة تعليمية وفقًا لأهدافها، بحيث يكون محتوى تلك المقررات متناسبًا مع المرحلة التعليمية ليصل التلميذ في النهاية إلى درجة من الاستعداد للجامعة.

5- الاهتمام بالثقافة العامة للتلميذ في هذه المرحلة وإمداده بالمعارف اللازمة عن أنواع التخصصات الجامعية ومتطلبات كل تخصص، حتى يكون ذلك معينًا على اختيار ما يناسب قدراته وإمكانياته واستعداداته.

6- توفير المباني التعليمية، وتشجيع الجهود الذاتية للمواطنين لانتقاء تلك المدارس والاهتمام بصيانة القائم منها.

7- الاهتمام بالوسائل التعليمية ومجموعات التقوية بالمدارس بالاستعانة بأكفأ العناصر من المدرسين، والتركيز في العملية التعليمية على الأدوات والوسائل

التي من شأنها أن تنمي القدرة على التفكير بأسلوب علمي، بدلاً من التلقين والحفظ لعلاج ظاهرة الدروس الخصوصية[1].

2- تعديل نظام توزيع الطلاب وقبولهم بالتعليم الجامعي

يجب النظر في نظام توزيع الطلاب الحالي، نظرًا لأن نظم توزيع الطلاب الحالي، والمؤسس بناء على المجموع في الثانوية العامة لا يتماشى مع استعداداتهم وقدراتهم. ويمكن اقتراح الآتي:

1- ألا يكون المجموع في الثانوية العامة هو المقياس الأساسي والوحيد الذي في ضوئه يتم توزيع الطلاب، بل لابد من وضع القدرات والاستعدادات الشخصية للطالب في الاعتبار حتى نضمن استعداد الطالب لدراسة التخصص الذي يلتحق به.

2- ألا يكون لبرامج الثقافة العامة التي يتلقاها الطالب في مرحلة ما قبل الجامعة عن نوعية الكليات ومتطلبات كل كلية، دور في توجيه الطالب إلى نوع التعليم الجامعي الذي يتمشى مع قدراته ومعارفه وخبراته السابقة وميوله.

3- يمكن أن تكون هناك مواد مؤهلة لكل كلية من الكليات الجامعة، يحددها نسبة تضاف إلى المجموع في الثانوية العامة وتؤخذ في الحسبان عند توزيع الطلاب على الكليات المتقدمين لها.

4- أن تقوم كلي كلية من الكليات بإجراء اختبارات قبول خاصة بها، تقيس استعدادات المتقدمين لها لهذا التخصص وفق أسس موضوعية تتمشي مع طبيعة الدراسة في كل كلية وما تتطلبه من مواصفات في دراستها.

---

(1) عبدالعزيز البشر: التعليم والجودة في ظل مخاطر العولمة، الدار الدولية للنشر، بيروت، 2005، ص 28.

5- أن يتم توزيع الطلاب على الكليات وفقًا لإمكانيات كل كلية وما يتوفر به من أعضاء هيئة التدريس وقاعات لإمكانيات كل كلية وما يتوفر بها من أعضاء هيئة التدريس وقاعات للدرس ووسائل تعليمية وتدريبية متاحة، وطبقًا لحاجة المجتمع من هذه النوعية من الخريجين أو من هذا التخصص حتى يتناسب عدد الخريجين من كل تخصص مع احتياجات المجتمع.

3- تطوير نظم التعليم الجامعي

يشير «نادر فرجاني» إلى أن هناك أربع توجهات استراتيجية صار ملحًا أن تتضافر في عملية جادة لإصلاح جذري للتعليم العالي في البلدان العربية تتمثل في:

1- استمرار مسؤولية الدولة مع تحرير مؤسسات التعليم العالي من سلطان الحكومة ومن حافز الربح، حيث إن الدولة مسؤولة عن بناء رأس المالي الإنساني بأشكاله كافة، ويزداد حرج مسئولية الدولة في حالة التعليم العالي نظرًا لضخامة مؤسساته وعظم احتياجاتها، غير أن مسئولية الدولة عن التعليم العالي لا تعني أن تكون مؤسسات التعليم العالي؛ بل الأصح أن يتكامل مع هذا المطلب العمل على استبعاد حافز الربح من ميدان التعليم العالي وتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي غير الهادفة للربح، وعلى ذلك فإن مسؤولية الدولة عن التعليم العالي تعني تحديدًا القيام بكفاءة بوظيفتين رئيسيتين:

أ - زيادة التمويل الحكومي والمجتمع للتعليم العالي.

ب- العمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي وتعظيم العائد المعرفي والمجتمعي عليها.

2- هزة شديدة لمؤسسات التعليم العالي القائمة بهدف تحسين النوعية، مع عدم السماح بمؤسسات جديدة إلا بضمان مستوى نوعية أرقى وصولًا للمستهدف.

بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي القائمة تقوم ضرورة ملحة للقيام بالمهام التالية في سياق خطة متكاملة الأبعاد:

أ - تقليل الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي القائمة مع تحسين الإمكانات والتجهيزات للتدريس والبحث.

ب- تنقية هيئات التدريس ووضع برامج فعّالة لترقية قدراتهم.

ج- إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم العالي القائمة بما يؤدي إلى تفادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل.

3- إقامة نسق للتعليم العالي المرن والمواكب لاحتياجات التنمية، وذلك من خلال العمل على محورين أساسيين:

أ - تنويع مؤسسات وبرامج التعليم العالي.

ب- مرونة مؤسسات التعليم العالي على مستوى الأفراد.

4- برنامج فعّال للتعاون العربي[1].

ويعتبر تطوير نظم التعليم الجامعي الحالية سواء ما يرتبط بمحتويات المقررات أو أسلوب الدراسة أو توافر مساعدات العملية التعليمية حتى تكون مخرجات التعليم الجامعي أكثر كفاءة، من أهم الآليات التي تساعد على تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه. **ويمكن أن يتم ذلك من خلال:**

1- الاهتمام بكفاءة خريجي الجامعات والاهتمام بالكيف إلى جانب الكم، وإيجاد تخصصات وفروع تتلاءم مع الاحتياجات المستقبلية بما يجعل الجامعة الرافد الرئيسي للكوادر المتخصصة لتحقيق التنمية.

2- الاهتمام بتطوير محتوى المقررات الدراسية، فبعد المواد الحالية عقيمة بعيدة عن التطور بل وقد تكون بعيدة عن التخصص؛ مما يجعل الطالب يشعر بعدم التوافق والانسجام مع كليته التي التحق بها.

---

(1) نادر فرجاني: التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت، مارس 1998، ص 106.

3- العمل على تطوير مساعدات العملية التعليمية من مستلزمات تدريب وإعداد معلمي يتناسب مع أعداد الطلاب بكل كلية، وتعدد أساليب شرح المقررات وعدم الاعتماد على المحاضرة قط وتحفيظ المادة العلمية للطلاب دون فهم لمحتوى تلك المقررات، والاهتمام بالوسائل التي تؤدي إلى تنمية قدرة الطالب على التفكير والاعتماد على النفس والابتكار.

4- أن يتم الاتفاق على معايير واضحة ومحددة، يتم في ضوئها تقويمًا دوريًا للأداء الجامعي، ونظم التعليم بكل مكوناتها من مدخلات وعمليات تحويلية ومخرجات على كافة المستويات بحيث يستفاد من ذلك التقويم في زيادة كفاءة الجامعات في القيام بدورها على أساس علمي، يتمشى مع الثورة العلمية التي يمر بها العالم والانفجار المعرفي الذي يقتضي الأخذ مبدأ أن الجامعة مكون أساسي في منظومة تطوير المجتمع.

5- إعادة النظر في إنشاء الجامعات الخاصة والتي يشترط لدخولها القدرة المادية للطالب دون الرجوع إلى تفوقه العلمي والدراسي، ناهيك عن مستوى الخريجين وتأثيره على سوق العمالة والإنتاج في المجتمع مما يؤثر على تكافؤ الفرص بين الطلاب ويشعرهم بعدم العدالة خاصة المتفوقين منهم.

6- أن تعمل الجامعات على إتمام تعريب المصطلحات والكتب الجامعية خاصة في مجال العلوم وتطبيقاتها، بحيث يصبح التدريس باللغة الأم أي تصبح العربي هي لغة التعليم في كافة الكليات الجامعية.

وفضلاً عن ذلك يجب الاهتمام بتأسيس وحدات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية والتدريس الجامعي والتي تعمل على:

أ - إعداد معايير علمية للبرامج والمقررات الدراسية لمختلف كليات الجامعة وفق الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي.

ب- تقديم الاستشارات الفنية والتقنية للكليات والأقسام لمساعدتها على تحقيق

جودة البرامج والمقررات الدراسية بما يلبي احتياجات التنمية في الجماهيرية الليبية.

ج- عقد الندوات وورش العمل والدورات العلمية المتخصصة في طرق وأساليب التدريس لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعة.

د- عقد الندوات وورش العمل والدورات العلمية المتخصصة في طرق وأساليب التدريس ومساعديهم في الجامعة.

هـ- عقد الدورات التدريبية المتخصصة للتأهيل المهني للمرشحين لشغل وظيفة عضو هيئة التدريس.

و- إجراء دراسات تجريبية وميدانية لتحديد أفضل طرائق وأساليب التدريس الجامعي بحسب التخصصات المختلفة، والعمل على تطويرها باستمرار.

ز- استضافة أساتذة جامعيين من ذوي الكفاءة أو الخبرة الواسعة في مجال التدريس الجامعي للمشاركة في تقويم البرنامج الجامعي وتطويرها.

ح- عرض وتجريب نماذج من أنظمة التعليم الجامعي الحديثة بهدف التطبيق المناسب لها.

ط- التعريف بأساليب التعليم الجامعي المتطورة التي من شأنها رفع مستوى التدريس الجامعي.

ي- العمل على تحقيق جودة التدريس الجامعي على مستوى المقررات والبرامج الدراسية والكليات.

4- الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم

إن من أهم الأوليات في الاهتمام بالتعليم الجامعي هي الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بوضعهم الاجتماعي، حتى يشعروا بالرضا مما ينعكس على علاقاتهم بالطلاب داخل الجامعة خاصة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

1- أن تتوسع الجامعة في تعيين المعيدين وطلاب البحث مع توفير درجات في السلم الوظيفي الجامعي لهم بما يتناسب واحتياجات كل كلية ووفقًا لعدد الطلاب بها، مع التدقيق في اختيارهم وعدم وضع التميز العلمي فقط في الاعتبار عند التكليف، بل وضع السمات الشخصية والمهارات الفردية اللازمة لكل تخصص معيارًا في تلك الحالات.

2- الاهتمام بالمنح الدراسية للحاصلين على الدكتوراه من أعضاء هيئة التدريس بصفة دورية، مرة على الأقل كل ثلاث سنوات لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

3- توفير المراجع والدوريات العلمية التي تعين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في متابعة الجديد ي التخصصات المختلفة مما يسهل الاستفادة منه في مجال البحث والتطبيق باشتراك الكليات في تلك الدوريات وتشجيع الإشراف المشترك على رسائل الماجستير والدكتوراه والزيارات العلمية للمتخصصين للخبرات العرب والأجانب للجامعات لتبادل ا لخبرات والاشتراك في المؤتمرات العلمية.

4- الاهتمام بمحتوى دورات إعداد المعلم، بحيث تتضمن ما يفيده في التعامل مع الطلاب على أسس مهنية تربوية سليمة، وأن يستند إعداد تلك الدورات على نتائج الممارسة الفعلية في مجال التعليم الجامعي، والمتطلبات الواجب توافرها في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، على أن تتكرر تلك الدورات وفقًا للمستوى الوظيفي بالتوجيه لعضو هيئة التدريس والدرجة العلمية التي يشغلها، مع الاهتمام بالتوجيه الفني الذي يعني بتنمية عضو هيئة التدريس في أثناء عمله الجامعي.

5- أن يدخل في الاعتبار عند تقلد المناصب القيادية سواء على مستوى الكلية أو الجامعة، تفوق عضو هيئة التدريس ومدى فاعليته ومساهمته في تطوير الجانب العلمي داخل كليته بالإضافة لمساهمته في الإشراف على الأنشطة الطلابية من ناحية أخرى.

6- الاهتمام بالجوانب المادية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، سواء بزيادة الرواتب والحوافز الخاصة بهم أو توفير الخدمات الصحية والإسكانية والترفيهية لهم، مما يكون له الأثر على تفرغهم للتحصيل وإفادة طلابهم بصورة أفضل.

5- تحديث الخدمات الجامعية للطلاب وتطويرها

يجب أن تهتم الجامعات إلى جانب الإعداد العلمي الأكاديمي لطلابها بالأنشطة والخدمات المختلفة التي تقدم لشباب الجامعة لتنمية مهاراته ومعارفه وخبراته ومساعدته على اجتياز مرحلة النمو التي يمر بها، من ناحية، وإشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته أثناء وجوده في النسق التعليمي من ناحية أخرى في ضوء سياسة تتضمن الخدمات والبرامج ومجموعة الأنشطة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية، والخدمات لعامة الطلاب والتكافل الاجتماعي ودعم الكتاب الجامعي، وخدمات المدن الجامعية والتغذية والتكافل الاجتماعي ودعم الكتاب الجامعي، وخدمات المدن الجامعية والتغذية والنقل والمواصلات والخدمات الطبية، والتي تستهدف تحقيق أهداف وقائية وعلاجية وتنموية للطلاب، ويمكن تحديث الخدمات الجامعية للطلاب وتطويرها من خلال:

1- العمل على مد خدمات رعاية الشباب لكل الطلاب خاصة المحتاجين إليها فنيًا، بمشاركة كافة التخصصات المسؤولية عن تقديمها في تطوير تلك الخدمات، وماديًا بزيادة المقررات المالية اللازمة لها بحيث تكون شاملة لكافة الخدمات التي يحتاجها الطلاب بما يساهم في تحقيق أهدافها في تعديل الاتجاهات السلبية للطلاب ووقايتهم من الانحراف ودعم الإحساس بالانتماء، وحمايتهم من الاستقطاب الفكري إلى جانب المساهمة في تنمية قدراتهم بالاعتماد على النفس والتأثير على سلوكياتهم لتكوين المواطنين الصالحين.

2- زيادة كافة العاملين بأجهزة رعاية الشباب الجامعة والمدن الجامعية والخدمات المساعدة، من خلال التدقيق في اختيار العاملين على تقديم تلك الخدمات إلى جانب استكمال العدد الكافي من تلك التخصصات، وفقًا لأعداد الطلاب في كل جامعة وتزويدهم بكل جديد في مجال الخدمات الطلابية بإصدار نشرات دورية وعقد اجتماعات للعاملين للتعرف على مشكلاتهم والمعوقات التي تحول دون أدائهم لأدوارهم.

3- الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية لصقل مهارات العاملين بأجهزة الخدمات الطلابية على مستوى الجامعات والكليات ليستطيعوا مواكبة التطورات الحديثة للعمل مع الشباب وتنمية مهاراتهم.

4- العمل على زيادة فعالية الخدمات والبرامج المقدمة لطلاب الجامعة كمًّا ونوعًا، وذلك عن طريق الاهتمام بوضع خطة رعايتهم على أساس معلومات كافية وسليمة وحديثة، وأخذ رأي ومقترحات أجهزة رعاية الشباب على مستوى الكليات، قبل وضع خطة بوصفهم الأجهزة التنفيذية التي لديها الخبرة الميدانية المستمدة من العمل الميداني المباشر بالطلاب.

5- العلم على استفادة الطلاب من الأنشطة الجامعية بمراعاة وقت ممارسة تلك الأنشطة، بحث يتمشى مع وقت فراغ الطلاب وعدم تعارضها مع مواعيد المحاضرات، بل امتداد مواعيدها إلى بعد الانتهاء من المحاضرات مع مراعاة الإعلام عن تلك الخدمات قبل موعدها بفترة مناسبة حتى يتسنى اشتراك أكبر عدد من الطلاب.

6- الاهتمام بمتابعة الخدمات المقدمة للطلاب وتقويمها وفق معايير متفق عليها مسبقًا لتحديد مدى تحقيق تلك الخدمات لأهدافها، والصعوبات التي واجهت تقديمها والتعرف على وجهة نظر الطلاب فيها كأساس للتطوير والتحديث تلك الخدمات.

7- توفير الأماكن والقاعات اللازمة لممارسة الأنشطة الطلابية وزيادة الموارد المالية التي تحتاجها تلك الأنشطة الطلابية والأنشطة النوعية.

6- الاهتمام بالاعتماد والجودة

إن مفهوم الجودة وفقًا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم والذي أقيم في باريس في أكتوبر 1998، ينص على أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعددة الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل:

1- المناهج الدراسية.
2- البرامج التعليمية.
3- البحوث العلمية.
4- الطلاب.
5- المباني والمرافق والأدوات.
6- توفير الخدمات للمجتمع المحلي
7- التعليم الذاتي الداخلي.
8- تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليًا.

وتعتبر الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي، الذي يطلق عليه بعض المفكرين بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة ترفًا ترنو إليه المؤسسات التعليمية أو بديلاً تأخذ به أو تتركه الأنظمة التعلمية، بل أصبح ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصر، وهي دليل على بقاء الروح وروح البقاء لدى المؤسسة التعليمية[1].

---

(1) الهلالي الشربيني، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، رؤية مقترحة، بحث منشور، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، 1998، ص 58.

وتكمن أهمية الجودة بالنظر إلى الآتي:

1- ضبط وتطوير النظام الإداري في المؤسسة التعليمية وتطويره.

2- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع المجالات.

3- ضبط شكاوى الطلاب وأولياء أمورهم والإقلال منها ووضع الحلول.

4- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء للعاملين بالمؤسسة.

5- الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع والوصول إلى رضاهم وفق النظام العام للمؤسسة التعليمية.

6- تمكين المؤسسة التعليمية من تحليل المشكلات بالطرق العلمية.

7- رفع مستوى الطلاب وأولياء الأمور تجاه المؤسسة التعليمية من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة.

8- الترابط والتكامل بين جميع القائمين بالتدريس والإداريين في المؤسسة والعمل عن طريق الفريق ويروح الفريق.

9- تطبيق نظام الجودة يمنح المؤسسة التعليمية الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف المحلي[1].

وفي ضوء ذلك يجب الاتجاه نحو إنشاء وحدات ذات طبيعة خاصة، تهتم بقضايا الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية، يكون من مهامها الآتي:

1- نشر ثقافة الجودة الشاملة فيما يتعلق بالجوانب الأكاديمية والإدارية.

2- التخطيط ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بضمان الجودة الشاملة في الجامعة.

---

(1) فايز مينا، معايير مقترحة لجودة التعليم الجامعي والعالم العربي، مقال علمي مقدم لمؤتمر تطوير أداء الجامعات في ضوء معايير ونظم الاعتماد، 18-19 ديسمبر، مركز تطوير التعلم الجامعي، جامعة عين شمس 2005، ص 5.

3- متابعة أعمال وحدات الجودة الفرعية للتأكد من قيامها بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس المركز ومجلس الجامعة.

4- متابعة تنفيذ عمليات التقويم والتطوير لضمان الجودة في الكليات وفقًا للمعايير المحددة في دليل تقويم البرامج الدراسية، وتطويرها، ومتابعة عمليات التوثيق لهذه الأعمال في الأقسام والكليات.

5- متابعة عمليات التقويم الذاتي، والتقويم الخارجي للبرامج الدراسية في الأقسام العلمية لكليات الجامعة.

6- متابعة عمليات إعداد أو تطوير أدوات التقويم اللازمة للتقويم الشامل للبرامج الدراسية والأقسام الأكاديمية والهيئات الإدارية في الجامعة بمداخلاتها وعملياتها ومخرجاتها على ضوء معايير الجودة الشاملة.

7- تقويم وتحليل البرامج والمقررات الدراسية في الكليات التابعة للجامعة في ضوء معايير الجودة بالتنسيق مع الوحدات ذات العلاقة.

8- عقد الندوات والدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة في مجال التقويم.

9- التحليل الدوري لنتائج اختبارات الكليات الفصلية أو السنوية، وتحديد مواضع القوة ومواضع الضعف في ضوء معايير الجودة.

10- التنسيق مع الهيئات الداخلية أو الخارجية المتخصصة في الاعتماد الأكاديمي.

11- تقويم جودة التدريس الجامعي من خلال آلية معينة يتفق عليها.

12- التوصية بتكريم أعضاء هيئة التدريس المتميزين في نهاية كل عام دراسي.

13- ترشيح أعضاء هيئة التدريس المتميزين في نشاطاتهم للمشاركة في الندوات والمؤتمرات في الجامعات والمراكز العلمية المماثلة - عربيًا وعالميًا.

14- بناء معايير أكاديمية وطنية لمستويات الأداء الأكاديمي للجامعة، ومقارنتها بالمستويات المحلية والعربية والعالمية.

إن تحقيق مستقبل التعليم العالي لابد أن يتم في إطار الجودة الشاملة، وهو أمر يتطلب ويستلزم عددًا من الأسس التي من خلالها يمكن تطويع مبادئ الجودة الشاملة، بما يناسب التعليم الجامعي والمتمثلة في الوعي بمفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لدى جميع المستويات الإدارية والعلمية بالجامعة، ووجود أهداف واضحة ومحددة للجامعة يشارك في صنعها جميع العاملين كل على قدر إسهامه، بحيث يكون لهذه الأهداف توجه مستقبلي قصير وطويل المدى وتحقق رغبات الطلاب والعاملين، وتوفر أسسها وتبني فكرة منع الخطأ وليس مجرد كشفه، والتركيز على تصحيح العمليات وليس على لوم الأشخاص وتوبيخهم، واحترام الأفراد ومراعاة حقوقهم وتلبية رغباتهم بما لا يتعارض مع تنفذ العمل ومصلحته، والالتزام بالموضوعية والصدق في عرض البيانات والمعلومات، واستخدام مدخل المشكلة في تنفيذ الجودة والتغلب على المعطيات التي تواجهها وتصميم البرامج التعليمية والمناهج الدراسية، واختيار الأساليب التعليمية في ضوء دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وتحقيق التكامل بين البرامج التعليمية للأقسام المختلفة على مدى سنوات الدراسة في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، وتبني استراتيجيات وطرق جديدة لتنفيذ الأعمال المختلفة، ورؤية كل عملية من العمليات التعليمية أو الإدارية في ضوء النظام ككل، والاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات، ووجود قاعدة بيانات متكاملة يتم استخدامها بصفة دورية بالشكل الذي يضمن سلامة ما يتخذ من قرارات، مع مراعاة أن تكون تلك البيانات متاحة لاعتبارات السرعة والدقة وسهولة الاسترجاع، وانفتاح الجامعة على البيئة المحيطة بمؤسستها المختلفة، وتطبيق مبادئ التعليم المستمر، والتدريب المتواصل للعاملين على عمليات الجودة الشاملة، والتركيز على العمل الجماعي وليس على العمل الفردي، وإدراك أهمية الوقت بصفته موردًا رئيسيًا، وتقليل التكلفة بقدر الإمكان

مع الحرص على أداء العمل بشكل جديد وتحقيق الأهداف المتوقعة، والاعتماد على الرقابة الذاتية والتقويم الذاتي، والتخلص من الخوف، لأنه يقلل من عمليات روح المبادرة والتجديد والإنتاجية، والتقييم والتحسين المستمر، وأخيرًا وجود دليل موثق يتضمن كل ما يتعلق بمقومات الجودة وأسسها وكيفية إدارتها.

7- العمل على إنشاء وحدة لتقنيات التعليم وأعمال الترجمة والنشر

يكون من مهامها الآتي:

1- المساعدة في توفير الوسائط التعليمية، والبرامج التعليمية وفقًا لاحتياجات كليات الجامعة، وتنظيم تداولها واستخدامها وفق متطلبات العملية التعليمية في الجامعة.

2- إنتاج وتصميم البرامج التليفزيونية التعليمية، والمواد التعليمية، مثل: برامج الكمبيوتر التعليمية والشبكات وأفلام الفيديو التعليمية.

3- المشاركة في تنظيم الندوات والدورات التدريبية وورش العمل للتعريف بتكنولوجيا التعليم واكتساب المهارات والاتجاهات السليمة نحو استخدامها في التعليم الجامعي.

4- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس في مختلف كليات وأقسام الجامعة على تشغيل واستخدام الوسائل التعليمية وتشغيل الأجهزة التعليمية، وتصميم وعرض المحاضرات عن طريق الكمبيوتر باور بوينت PowerPoint وصيانة الوسائل والأجهزة التعليمية.

5- تنظيم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في تشغيل واستخدام الحاسب الآلي في التدريس والتقويم الجامعي، واستخدام تقنيات المعلومات الحديثة وتوظيفها في العملية التعليمية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

8- إنشاء وحدات للبحوث والترجمة والنشر

يكون من مهمتها تحقيق الآتي:

1- إجراء الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تطوير الممارسات التربوية في الجامعة.
2- إجراء البحوث التي تكفل زيادة فاعلية استخدام الوسائل التعليمية الحديثة.
3- إجراء الدراسات والبحوث المتخصصة بتطوير التعليم الجامعي.
4- إجراء بحوث لتطوير الأداء الإداري داخل الجامعة.
5- إجراء الدراسات والأبحاث لتقويم الكفاءات الداخلية والخارجية للجامعة.
6- متابعة كل جديد في التخصصات العلمية المختلفة والتنسيق مع الأقسام ذات العلاقة والعمل على ترجمتها ونشرها.
7- إقامة المؤتمرات والندوات العلمية ذات العلاقة بتطوير التعليم الجامعي.
8- إصدار مجلة علمية متخصصة تهتم بنشر البحوث في مجال تطوير التعليم الجامعي.
9- إصدار بعض النشرات والمطويات المتعلقة بالأنشطة التي تقام بالمركز دوريًا.

والحقيقة أن دور الجامعة في مجال البحث العلمي في الوقت الراهن وخاصة في الجامعات العربية، هو دور يحتاج إلى مراجعة وبحث، فمن الواضح أن جامعتنا العربية هي في الغالب تعد معامل لإنتاج أكبر عدد من الخريجين، أكثر من كونها معامل لإنتاج البحث العلمي المتميز، وهي حقيقة لا تغيب عن نظر الكثيرين، وقد ألمحت إليها العديد من الدراسات، حيث يشير «مختار الهواري» إلى أن ثمة أزمة حقيقية تتعلق بدور الجامعات العربية في إنتاج وتطوير البحث العلمي، وهو دور ستتوقف عليه مستقبل تلك الجامعات، فالمراجع والمدقق لأوضاع وأحوال الجامعات العربية في قطاع كبير من تخصصاتها، سيجد أن دور هذه الجامعات أبعد ما يكون عن المساهمة في إنتاج وتطوير البحث العلمي[1].

---

(1) مختار الهواري: التعليم والبحث العلمي في الجامعات العربية، المركز الدولي للدراسات، بيروت، 2002، ص 126.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربيـة

القرآن الكريم.

الحديث الشريف.

إحسان الأمين، القراصنة الجدد وقوانين الحماية الفكرية، ندوة «المشكلات القانونية لمستخدمي الإنترنت»، مركز البحوث والدراسات الأكاديمية، بيروت، 1999.

أحمد بلال، البحث العلمي: واقع ومردود وتطلعات مستقبلية، شؤون عربية، العدد 65، أبريل 1991.

أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري، الدار الثقافية للنشر، 2000.

أحمد فؤاد باشا، الإسلام والعولمة: قضايا ومفاهيم، كتاب الجمهورية، القاهرة، يوليو 2000.

أحمد مجدي حجازي، التغريب الثقافي وسوسيولوجيا الاتصال، مجلة القاهرة، العدد 116، يوليو.

أحمد محمد عباد: التغير وملامح التجديد في التعليم الجامعي في مصر، منشورات المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي تحت عنوان (الأداء الجامعي - الكفاءة والفاعلية والمستقبل)، عين شمس، 1995.

إسلام عبدالهادي، الدليل إلى عالم الإنترنت، الدور الدولية للنشر والتوزيع ، بيروت، 1999 .

إسماعيل صبري عبدالله، ندوة الأهرام عن «حرب أكتوبر حاجتنا إلى عقد اجتماعي»، الأهرام، القاهرة، 1988.

أمجد قاسم، الإنترنت، الشبكة الدولية للمعلومات، الزهراء للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

إنطوان زخلان، الإنتاج العلمي العربي: المستقبل والتنبؤ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 77، يوليو 1985.

إنطوان زخلان، التحدي الثقافي «التخطيط والتنبؤ، المستقبل العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 188.

باقر سليمان النجار، العولمة والثقافة، قراءة في أفكار عامة، النهج، السنة الرابعة عشر، العدد 50، ربيع 1998.

برهان غليون، الوطن العربي أمام تحديدات القرن الواحد والعشرين، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 232، يونيو 1998.

بنجامين باربر، عالم ماك، المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997.

تيسير عبود، تكنولوجيا المعلومات والوسائط الحديثة، مركز الباحث العلمي، الأردن، عمان، 2001.

جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.

حافظ قبيسي: التعليم العالي العربي بين حق المواطن في العلم وحق المواطن في النخبة، عالم الفكر، المجلد 24، 1995، الكويت، 1995.

حامد البشيتي، المجتمع المدني، بحث في النشأة والتطور، دار الفارابي، بيروت، 1998.

حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.

درويش اللبان، شبكة الإنترنت في الوطن العربي بين حرية التعبير وآليات الرقابة، ورقة بحثية مقدمة لندوة «الثقافة في عصر المعلومات»، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

سامي العياشي، ثورة جديدة لعالم جديدة، المؤسسة العالمية للدراسات والبحث والنشر، بيروت، 2001.

سعد الله أبو ريده، المجتمع المدني وحالة العالم الثالث، الدار الأشرفيه للطباعة والنشر ، عمان – الأردن، 1999،

سعيد بنسعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

سليمان رشيد سليمان، أزمة البحث العالمي ف الوطن العربي ، شؤون عربية، العدد 75، سبتمبر 1993.

سليمان نجم خلف، العولمة والهوية الثقافية، تصور نظري لدراسة مجتمع الخليج والجزيرة العربية، المجلة العربية.

سمير نعيم أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية، المؤتمر الدولي الخامس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث السكانية، القاهرة، 1978.

السيد يسين، التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير، كراسات إستراتيجية، رقم (14) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مارس 1993.

السيد يسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1995.

السيد يسين، موقع الوطن العربي في الموجة الثالثة، مجلة الطريق، العدد الثاني، مارس - أبريل 1997.

صادق العلوي، الدولة والمجتمع في الوطن العربي، المؤسسة الدولية للأبحاث والنشر، بيروت، 2001.

صلاح الدين حافظ، الهوية الثقافية وتكنولوجيا الإعلام، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، العدد 166، يوليو 1992.

صلاح الدين حسن النجار: المفهوم الأصيل للتعلم الجامعي كمدخل رئيسي للتطور، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي (رؤية لجامعة المستقبل)، 22-24 مايو 1999.

عبدالباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسات السياسية من القرن التاسع عشر إلى اليوم، دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

عبدالحفيظ الكردوسي، نشأة التعليم الجامعي في مصر، دار المحروسة للنشر، القاهرة، 1999.

عبدالعزيز البشر: التعليم والجودة في ظل مخاطر العولمة، الدار الدولية للنشر، بيروت، 2005.

عبدالفتاح حجاج، التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، (د.ت).

عبدالمنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1961.

عدنان الأحمد: دور البحث العلمي في تحويل وتجديد التعليم العالي (ورثة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، الفترة ما بين 13-15 ديسمبر 1998.

عدنان مصطفى، أزمة البحث العلمي العربي، هل إلى الخروج من سبيل؟، شؤون عربية، العدد 65، السنة الرابعة، 1997.

عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

علي السلمي، الإدارة العامة في العالم العربي في ظل ثورة المعلومات، الكلمة، دورية فصلية تصدر عن منتدى للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد السادس عشر، السنة الرابعة، 1997.

على حسين حسن: قضية التحديث في التعلم العالي في جمهورية مصر العربية، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم العالي (رؤية لجامعة المستقبل) 22-24 مايو 1999.

على فخرو، متطلبات تطوير التعليم العالي، المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، اليونسكو - باريس من 5-9 أكتوبر 1998.

علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصر، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع «حول الأنساق الكلاسيكية»، دار المعارف، القاهرة، 1991.

عواطف عبدالرحمن، الإعلام العربي وتحديات العولمة، النهج، السنة الرابعة عشر، العدد 50، ربيع، 1998.

عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد 78، يونيو 1987.

فادي الأمين، الصراع حول المعلومات، حرب الألفية الجديدة، الدار الدولية للطباعة والنشر، بيروت، 2002

فايز مينا، معايير مقترحة لجودة التعليم الجامعي والعالم العربي، مقال علمي مقدم لمؤتمر تطوير أداء الجامعات في ضوء معايير ونظم الاعتماد، 18-19 ديسمبر، مركز تطوير التعلم الجامعي، جامعة عين شمس 2005.

فتحي أبو العينين، الثقافة العربية في العصر الكوني، في ندوة «نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين»، رواق عواشة بنت حامد الثقفي، دبي، 1997.

كتاب شئون الأسرة، أمانة الضمان الاجتماعي طرابلس، أمانة الضمان، طرابلس 1978.

مايك فيدرستون (محرر) محدثات العولمة، ترجمة عبدالوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000

المجلس الأعلى للثقافة: العولمة وقضايا الهوية الثقافية، القاهرة، 1998.

محمد السيد فهمي، تكنولوجيا الاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

محمد درويش: رؤية مستقبلية حول تطوير المناهج بالجامعات، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي (رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل) 22-24 مايو 1999.

محمد زاهر المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في ليبيا، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة 1995.

محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والدولة، دلالات المفهوم وإشكاليات العلاقة، دراسة مأخوذة من الموقع التالي:
www.mshwachi.20m.com/dirasat/dirasat_04.htm 2003

محمد صديق عفيفي، وسائل الاتصال الحديثة ودورها في تشكيل الهوية، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

محمد طرنشة، الأحكام الشرعية للطلاق مع دراسة لأثر المتغيرات الاجتماعي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية 1985ف.

محمد عباس إبراهيم، الثقافة العربية وتحديات العولمة، شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، العدد 16، ربيع 1999.

محمد عمارة، مستقبلنا بين العامية الإسلامية والعولمة الغربية، دار نهضة مصر، القاهرة، 2000.

محمد محفوظ، الحضور والثقافة، المثقف العربي وتحديات العولمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.

محمد نوار (محرر) ندوة «العولمة»، دار جهاد للطباعة، القاهرة، 1999.

محمود عوده، علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.

مختار الهواري: التعليم والبحث العلمي في الجامعات العربية، المركز الدولي للدراسات، بيروت، 2002.

مركز دراسات الوحدة العربية، «العرب والعولمة»، بيروت، 1992.

مروة محمد زايد صدقي، الدور الاجتماعي والاقتصادي لجمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة في مصر في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي، دراسة تقويمية لمشروع الأسر المنتجة في مدينة القاهر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب - جامعة عين شمس، 2002.

مريم أحمد مصطفى، العوامل الاجتماعية المؤثرة في التنمية المحلية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية المحلية في مصر، الإسكندرية، 1986.

مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، العدد 94، أكتوبر 1985.

مصلحة الإحصاء والتعداد، أمانة التخطيط، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان، 1989ف.

منصور منصور الجمري، المجتمع المدني ما هو؟، أخذت هذه الدراسة من الموقع التالي:
http://vob.org.arabic/lessons/lesson15.htm

المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم، الاستراتيجية العربية للمعلوماتية «المسودة الأولى»، القاهرة، نوفمبر 2002.

ناجي علوش، الإبداع والهوية القومية، الوحدة، العدد 58-59، يوليو، أغسطس 1989.

نادر فرجاني: التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت، مارس 1998.

نبيل الديجاني، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1994.

نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 476، ديسمبر 2001.

نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 184، أبريل 1994.

نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات الغير حكومية: حالة البلدان العربية: الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (سلسلة دراسات التنمية البشرية: 12).

هادي السياف، الإنترنت: بوابة العالم الجديدة، قضايا المعلوماتية في عصر العولمة، دار حلب للطباعة والنشر، سوريا، 2000.

الهادي فاضل، الهوية الثقافية في ظل الثورة المعلوماتية الكونية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

هربرت أ شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد 106، أكتوبر 1986.

الهلالي الشربيني، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، رؤية مقترحة، بحث منشور، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، 1998.

يحيى عبدالحميد إبراهيم، محمد رجائي الطحاوي، نبيلة توفيق حسن: الإدارة العصرية وجامعة المستقبل، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعية (رؤية لجامعة المستقبل) 22-24 مايو 1999.

ثانيًا: المراجع الأجنبيـــة

Adam Kuper , the Social Science Encyclopedia. London. Routledge and Kegan, 1985, P 198-IanHodge, Rural Employment. Trends Options Chocies, London. Methuen Company. LTD. 1981

Altback, Philip, G. (University Reform: an International Perspective). The American Association for higher Education Report No. 10, 1980.

David Mclehan, Karl Marx, selected writings, Oxford University press, 1977.

Edward B. Shemest,: The Information Society and The New World Order, Martin and sons, London, 2001.

G .Osipov Sociology. problems of theory and method. progress publishers. Moscow. 1969

G. W.F.Hegel. philosophy of Right. 1821 , translated by: T.M.Kinx, Claredonpress, Oxford, 1962.

George Rizar . Sociological theory. Macgrow_Hill publishing. Secand edition, N.Y. 1987.

George Rizar, sociological theory, Macgrow Hill publishing, second edition, 1987..

Gohn Alfrid, the Philosophia and Civil Society . National Institute on drug abuse: the drugs and society, Nida, 1999.

Gohn Alfrtd. the Philosophia and Civil Society . MacandDrooco. NJ , 1999.

John Whaily, The Demacracy in the information Age, Sage of publishing, London, 1999.

Karl Marx: Selected Writings , edited by: David McClellan, Oxford University press. 1977

Lan Hodge, rural employment, trends options choices, London, Methuen company Lid, 1981.

Mark Hadson, The Information Literacy in the Global Age, Mac for Published N.Y. 2002.

Max P. Danil, the information war international clash in global age, Sage, London, 2002.

Nida. National Institute on Drug Abuse: the Drugs and Society. NY.. 1995 .

Shalomo Auinerl, hegels theory of the modern state, the state and civil society, studies in hegels political philosophy, Oxford university press, 1996.

Talcoi Parsons, the structure of social action, Mac Grow hill press N.Y. 1963.

Tompthon Alberton: History of Civil Society. Oxford, free press. 1997.

ZAPelczynski (ed): the State and Civil Society. Studies in Hegels political philosophy, Oxford University press. 1996.